

مادة ٣ - على اللجنة أن ترفع تقريرها في هذا الشأن الى وزير الصناعة بعد اطلاعها على رأى مصلحة التنظيم الصناعي في مدة لا تتجاوز شهرا وإلا اعتبر سكوتها قبولا لرأى مصلحة تنظيم الصناعي .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولو وزير الصناعة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإنشاء لجنة للنظر في إلغاء التراخيص التي تمنحها وزارة الصناعة وفقا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة الصناعة رئيسا
السيد مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
السيد مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي
السيد رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات
مندوب عن مجلس الدولة - إدارة الفتوى والتشريع المختصة
مراقب الشؤون القانونية لوزارة الصناعة

مادة ٢ - تختص اللجنة المشار إليها بإبداء رأيها فيما يعرض عليها من طلبات إلغاء التراخيص الممنوحة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

مادة ٣ - على اللجنة أن ترفع تقريرها في هذا الشأن الى وزير الصناعة بعد اطلاعها على رأى مصلحة التنظيم الصناعي في مدة لا تتجاوز شهرا وإلا اعتبر سكوتها قبولا لرأى مصلحة التنظيم الصناعي .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولو وزير الصناعة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزارة الأوقاف أن تستخدم الأموال المودعة تحت يدها من تأمينات استبدال أعباء الأوقاف الخيرية ووقف الحرمين الشريفين في بناء مساكن شعبية ومحدودي الدخل لحساب هذه الأوقاف .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإنشاء لجنة للنظر في منح التراخيص التي تمنحها وزارة الصناعة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة الصناعة رئيسا
« مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
« مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي
« رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات
مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة
مندوب عن وزارة المواصلات
مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية
مندوب عن وزارة التكوين
مندوب عن وزارة الصحة العمومية
مندوب عن مصلحة الجمارك
مندوب عن إدارة التبعة

مادة ٢ - تختص اللجنة المشار إليها بإبداء الرأي فيما يعرض عليها من طلبات إقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير عرضها الصناعي .